

الاتحاد الأوروبي يقر حداً أدنى للضريبة على الشركات متعددة الجنسيات



أ ف ب))

أقر قادة دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 خلال قمة في بروكسل مساء الخميس، فرض حد أدنى قدره 15% للضريبة على أرباح الشركات المتعددة الجنسيات، في قرار صدر بالإجماع بعدما تراجعت المجر وبولندا عن اعتراضاتهما. ومن المقرر أن يدخل هذا الإجراء الجديد حيّز التنفيذ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

وكان إجماع الدول الـ 27 ضرورياً لصدور هذا القرار الذي يضع موضع التنفيذ اتفاقاً تاريخياً توصلت إليه العام الماضي، برعاية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نحو 140 دولة لتحقيق قدر أكبر من العدالة الضريبية في العالم. لكن إقرار هذا المشروع تأخر بعدما عرقلته منذ بداية العام وارسو، ثم بودابست؛ إذ استخدمتا، مع ملفات أخرى، ورقة ضغط في إطار مساوماتهما مع بروكسل، للحصول من الاتحاد الأوروبي على موافقته على خطتي تعافٍ اقتصادي تمنحهما مليارات الدولارات من الإعانات.

وبعدما وافق الاتحاد الأوروبي على خطتي التعافي الخاصة بالمجر وبولندا، تراجع البلدان عن اعتراضاتهما على هذه الضريبة كما على ملفات عديدة أخرى، من بينها خصوصاً الإفراج عن مساعدة مالية لأوكرانيا للعام 2023 تبلغ قيمتها 18 مليار يورو.

وسارع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي كان في طليعة رافعي لواء فرض هذه الضريبة إلى الترحيب «بخطوة كبيرة إلى الأمام لجميع أولئك الذين يتمسكون بالعدالة الضريبية». ورحب بالقرار أيضاً المستشار الألماني أولاف شولتس، قائلاً: «نحن نضع موضع التنفيذ واحداً من أعزّ المشاريع على «قلبي في أوروبا: فرض حدّ أدنى من الضرائب على الشركات على المستوى العالمي».

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.